العدد(1434) السنة السادسة -السبت (14) شباط 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

رؤيـــة في حـاجـة الصحف إلى وكـــالات أنـبـاء كـبرى مستقلة

صفد حسام الساموك

في رأســـ الـهـرم.. حـيـث أنمـــوذج الديمقراطيات والحريات والتعدديات الصحافية الأكـثـر تقدما، اختير احد أعداد صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية (NEW YORK TIMES) عشوائيا، وقد تبين: إن خمس تغطيات إخبارية، من أصل سبعة نشرت على الصفحة الأولى، كانت من مصادر حكومية، أما التغطيتان الباقيتان فكانتا عن زلزال وقع في حينها بمصر، وظهور مرض السل في الـولايـات المتحدة، واحد الاستنتاجات التي تم التوصل إليها: إن الصحافة في الغرب تحرص – أيضا – على البحث عن المعلومات المتصلة بالحكومة، على الرغم من إن هذه الصحيفة تمتلك مراسلين في معظم أنحاء العالم، وتشترك في نحو عشرين وكالة أنباء مختلفة، ويصل إليها يوميا نحو مليون كلمة عن طريق وكالات الأنباء وحدها، تنشر منها نحو (١٢٥) ألف كلمة، وهو ما يعني إن بإمكانها إيجاد تغطيات من مصادر متعددة غير الحكومة.

ووفقا لذلك.. تكون لمصادر الأخبار الحكومية أهمية خاصة يحرص الصحافيون على تامين علاقاتهم معها، إذ أنها تتفوق في كثير من الحالات بتقديم ما يجذب ويثير الانتباه بالنسبة للمتلقين في جميع المجتمعات، لأتصال أنبائها الوثيق بما يؤثر في جموع هؤلاء المتلقين، ويمس حياتهم ومستقبلهم، فهي تغذي الصحف دائما بما تصدره الحكومة من تشريعات، وما تتخذه السلطات من إجـراءات وما يصدره المسؤولون من قرارات وبلاغات، حتى إن البعض يذهب إلى إن المؤسسات الحكومية بشكل عام صارت الممول الرئيس لمعظم الأخبار، إذ إن قيمة مصادر هذه الأخبار نابعة من قيمة الأخبار الحكومية نفسها، وفي مختلف المجتمعات، إلا إن تلك الأهمية لا تعني أن تكون التغطيات الصحافية لليوميات موجهة بالدرجة الأولى للتنويه بنشاطات أعضاء الحكومة أو رئيسها، وتكون راصدة لتحركاتهم وفعالياتهم، وتعطيها الأولـويـة في النشر، على حساب وقائع وأحداث محلية تحمل قيما صحافية أعلى مرتبة، بالنسبة للمتلقين.

سطوة وكالات الأنباء

ولان وكالات الأنباء (الوطنية) تشكل المصدر الرئيس للمعلومات المتدفقة محليا في اغلب الدول العربية، والمتعلقة بـالأحـداث والـوقـائـع، الـتـي تتناولها بنسبة كبيرة وسائل الإعلام المختلفة في المجتمعات التي ترتبط بها تلك الوسائل والأحـداث، فهي تمارس دورا مهما في (تحديد) طبيعة التغطيات اليومية للأخبار المحلية، والتي تشكل نشراتها اليومية المرسلة إلى الصحف سياسية إعلامية للصحف الصـادرة في اليوم الـتـالي، خاصة مع الأخـبـار الرسمية، التي غالبا ما يرفق بثها للصحف عبر تلك الـوكـالات عـبـارة: (ينشر ويبث ويذاع)، وهو ما تعده الصحف تعميما حكوميا واجب التنفيذ، الأمر الذي يجعل مضامين الإعلام تبدو متشابهة إلى حد ما على صفحات الجرائد اليومية، في اليوم الذي يلي وقوع الأحداث، ونتج عن ذلك أن تسهم وكالات الأنباء الوطنية بإيجاد واجهات ورقية يومية للحكومات يمكن ان تصل إلى كل بيت عربي.

إن الـدور الرئيس للوكالة (الوطنية) للأنباء هو: أن تؤمن لصحافة البلد مجموعة من الأخبار التي تحتاج إليها، وقد تحصل الوكالة الوطنية على هذه الأخبار من خلال شبكتها الخاصة من المراسلين المنتشرين داخل المجتمع المحلي، فضلا عن عدد من العواصم والمدن الأجنبية المهمة، لتغطية الأحداث والوقائع التي تهم مضامينها جمهور هذا المجتمع.. إلا إن واقع الحال يشير إلى أن وكـالات الأنـبـاء الوطنية (اقتضبت) المعلومات التي يفترض أن تهتم بأحداث جوهرية ترتبط بيوميات الجمهور، بنشر (نـصـوص جـاهـزة، مضمنة وأحاديث المصدر الذي يرتبط بالسلطة، وتحـتـوي على تـعـداد روتـيـنـي مكرر لأسماء وألقاب صناع الحدث الرسمي ومناصبهم من المسؤولين في المستويات كافة (اجتماعات السلطات الحكومية – مؤسسات وهيئات رسمية – تشريعات وقرارات وإجراءات وسلوكيات مختلفة تليها – شعارات – ثابتة وصالحة لكل حدث في جميع الأمكنة والأزمنة، وهي تخلو من أيـة معـلـومـات أو معطيات محددة أو أرقام أو بيانات توضيحية أو وثائق تفصيلية).

مهمات صحافية معطلة

وفي سياق التأصيل التاريخي للوكالات الوطنية للأنباء، لا تختلف رؤى الباحثين في شؤون الإعلام العربي، وهو ما نتفق معه بواقع الحال، بان قيام معظم بلدان الجنوب، وخاصة العربية منها بتأسيس وكالات أنباء (وطنية)، كان نتاج الشعور بـالـحـاجـة إلى الـتـخـلـص من التبعية الإعـلامـيـة، ونـفـوذ وسيطرة وكـالات الأنـبـاء الـدولـيـة العملاقة (الفرنسية AFP، رويتر R، اسوشيتدبرس AP، يونايتدبرس UPI) التي كانت وقتها تمارس وضعا احتكاريا مسيطرا على تدفق المعلومات الإخبارية عبر العالم، وهي مازالت كذلك – إلى حد ما – حتى الآن.

ويعود سبب إطلاق تسمية الوطنية (National)، على معظم الوكالات التي أسست في الـدول التي تحررت من السيطرة الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية إلى إن عمل هذه الوكالات كان محصورا في وقتها داخل البلد الذي أسست فيه الوكالة الوطنية، وقد بقي استعمال هذه التسمية قائماً لحد الآن على الرغم من توسع أعمال العديد من هذه الوكالات وفتحها العديد من المركز خارج بلدانها، ولا تعني هذه التسمية في الـوقـت الـحـاضـر سـوى التمييز بين الـوكـالات المختلفة للأنباء، أو بين مجموعة وكـالات عن مجموعة أخـرى تختلف عن الأولى في سياساتها.

وخلال أربع سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية أعلن عن تأسيس (٢٥) وكالة وطنية للأنباء، ومع مطلع ستينيات القرن الماضي بـدأت (٢٣) وكالة أنباء وطنية أعمالها في قارتي آسيا وأفريقيا فقط، فيما وصلت أعـدادهـا بـعد عشر سنوات إلى (١١) وكالة أنـبـاء وطنية في آسيا، و (٢٦) في أفريقيا، و (١١) في أمريكا اللاتينية، أما الدول العربية فبلغت وكالاتها الوطنية (١٩)، مازال العديد منها لغاية الآن دون المستوى المطلوب حرفيا من وكـالات الأنـبـاء، واقتصرت مهامها الفعلية بجمع وتوزيع المعلومات المرتبطة بالأنباء الرسمية، وهـي تمارس نوعا من الحراسة على الأنباء الواردة من الخارج.

ونـجـد إن الـفـتـرة الـتـي وقعت مـا بين (١٩٥٦ و ١٩٧٦)، قد شهدت تأسيس جميع الوكالات العربية للأنباء، وهي جميعها – بواقع الحال – رسمية تابعة للدولة، وتعمل على تركيز تغطياتها على الأخبار الرسمية، وقد أشر في هذا الصدد أستاذ الإعلام العربي الكبير فاروق أبو زيد (مصري) عددا من المؤاخذات كان من بينها:

– لا تقدم وكالات الأنباء العربية معالجة متوازنة وموضوعية وصادقة للأحداث الداخلية، بل ركزت نشاطاتها على تغطية النشاطات المحلية الرسمية.

– لم تـأت عملية إنشاء وكـالات الأنباء الوطنية العربية، والتي تعود ملكياتها بشكل كامل للدول، استجابة لضرورات موضوعية، بل استجابة لدوافع تتعلق باستكمال بنية وشكلية الدولة.

– لم تستطع هـذه الـوكـالات أن تقدم تغطية بـديـلـة عـن تـلـك الـتـي تقدمها الوكالات الدولية للأنباء.

– تـحـولـت وكـالات الأنـبـاء الوطنية الـعـربـيـة إلى جـهـاز رسـمـي صـارم (للرقابة والتوجيه)، وأصبحت تغطيتها لـلأحـداث الـداخـلـيـة، لأسـبـاب متنوعة ذاتية وموضوعية هي التغطية المعتمدة، كما أصبحت ملخصاتها لخدمات وكالات الأنـبـاء الـعـالمية، هـي الصيغ المعتمدة لتغطية الأحداث الخارجية، الأمر الذي أدى إلى عزل أجهزة الإعلام المحلية عن الواقع المحلي والدولي.

– عـجـزت وكـالات الأنـبـاء الـعـربية عن تحـقـيـق الـقـدر المطلوب من التعاون والتنسيق في ما بينها، وذلك على الرغم من النشاطات والمحاولات الرسمية في هذا المجال.

لقد التزمت اغلب الصحف العربية بنشر ما تبثه وكالات الأنباء الوطنية التابعة لحكوماتها لها، على الرغم من إن جميع الدساتير العربية أقرت مبدأ حريات التـعـبـيـر والـنـشـر والإعـــلام بعبارات متقاربة، إذ تفيد د. تهامة الجندي في مؤلفها (الإعلام العربي – قلق الهوية والحضـارات): إن بعض النصوص الدستورية استفاد من العبارات الواردة في الإعـلان الـعـالمي لحـقـوق الإنسان في مادته الشهيرة التاسعة عشرة، إلا إن جميع هـذه النصوص باتت مقيدة بعبارات ملتبسة يصعب تحديد دلالاتها، مثل (في حـدود القانون)، أو (أن لا تمس المصلحة القومية)، أو (أن لا تتعارض مع الصالح العام)، فضلا عن كون جميع أجهزة الإعلام تخضع بشكل أو بآخر لسلطة الدولة.

وفي مقابل ذلك.. نلاحظ إن مؤسسات الإعـلام الـعـربـي (مخـتـرقـة) من قبل الـكـثـيـر مـن الـمـوظـفـيـن الـذيـن عينوا لاعتبارات مختلفة، لا تمت بصلة إلى حرفيات الإعلام، وتمسي اغلب دورات التدريب وإعادة التأهيل فيها شكلية، كما إن معظم العاملين فيها من الإعلاميين الحقيقيين مبعدون عن دوائر القرار، ومحـاصـرون بـإدارات بيروقراطية و رقابات تحد من قدراتهم، وتمنعهم من الوصول إلى مصادر المعلومات، وهي مصادر غير كافية بطبيعة الحـال، مع إن العمل الإعلامي جهد يتطلب المعرفة أولا وقبل كل شـيء، ويتطلب الأداء المحترف منهم الشفافية وتعدد المصادر، وهـي متطلبات لا تتعلق فقط بكفاءة العاملين، بل تدخل في عداد أخلاق المهنة الصحافية الملتزمة.

وفي الـعـراق، فقد شـهـدت فـتـرة ما بعد ٢٠٠٣ ظهور العديد من المواقع الالكترونية عبر الانترنت قدمت نفسها عـلـى إنـهـا وكـالات مستقلة للأنباء، وقد قدمت تغطيات صحافية جديدة عن الـوقـائـع والأحـداث المحلية، التي ارتبطت بالمجالين السياسي والأمني بالدرجة الأساس، إلا إن اغلبها صارت أوعية ناقلة لبيانات صحفية للوزارات والأجهزة الحكومية والكتل والأحزاب، وكانت التغطيات الخاصة بها محدودة، إلا إن بعضا منها الـتـزم – أيضا – بخطاب سياسي أو ديني أو قومي أو فكري وضعته له الجهة التي تمولها أو تعود إليها ملكية وكالة الأنباء، وكان ذلـك (الخـطـاب) حـارس بـوابـة جديد للعملية الإعلامية في الـعـراق، مارس سلطته على حريات تدفق المعلومات، ولم يوفر التغطيات الصحافية المتوازنة في حـالات مـتـعـددة، وهـو مـا يوجب أن يؤسس لـوكـالات كـبرى ومستقلة للأنباء في العراق، توفر تغطية إخبارية محلية للصحف العربية، تعتمد القيم الموضوعية والحرفية للإعلام.

هل إن الأحداث والوقائع والقرارات المتعلقة بالحكومة مهمة، لدرجة انه لا يمكن للصحافيين الاستغناء عنها في يومياتهم.. وهل إن (مفاهيم) العمل الصحافي المستقل تعني: أن تبيت تلك اليوميات بمنأى عن أي نشاط حكومي، وان يخرج صحافيو (التغطيات الحكومية) أنفسهم من دائرة الاتهام بالتبعية للحكومة من خلال ذلك.. وهل أن هناك حلا وسطاً ما بين الأمرين؟.

إن في بحث القول: انه من البديهي إن تكون تغطيات اغلب اليوميات العربية – وفي بعض دول الجنوب – لأنشطة حكوماتها مسؤولية بأعناق صحافييها، تنبع من أساس الإيديولوجيات التي قامت عليها تلك الحكومات، يوجد التساؤل، الذي تمسي الإجابة عنه احد أسس المقارنة والمقاربة بين أنموذجين صحافيين، الأول متقدم، وآخر يريد أن يتقدم، وهو: أين دول الشمال المتطور من كل ذلك؟.

الـنـتـائـج المـهـمـة لانـتـخـابـات مجـالـس المـحـافـظـات

احمد جويد

بخلاف الكثير من التوقعات جاءت المفاجأة التي حققتها ممارسة انتخابات مجالس المحافظات، فبالرغم من استطلاعات الرأي وما كان يرشح بين صفوف المواطنين من مقاطعتهم للعملية الانتخابية بحجة أنها عديمة الفائدة في بلد تم بناء أغلب مؤسساته الحكومية على أساس المحاصصة الحزبية، فقد توجهت نسبة كبيرة من أبناء الشعب العراقي صوب صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم كل بحسب توجهه واعتقاده فيمن يراه الأفضل والأجدر لشغل المقاعد المخصصة لأعضاء مجالس المحافظات القادمة.

ورغـم الخـلـل الـذي أصـاب جـزءاً من عمل المفوضية بحرمان العديد من المقترعين من ممارسة حقهم الدستوري بعدم تدوين أسمائهم في سجل الناخبين، إلا أن الإعداد التي شاركت في الانتخابات تبقى معتداً بها طبقاً للمعايير الدولية.

ومثلت تلك المشاركة إحـدى النتائج المهمة لإرسـاء العمل الديمقراطي في الـعـراق، غير أنها أفـرزت في الوقت نفسه نتائج أخـرى لا تقل أهمية عن الحضور الجماهير في الممارسة الانتخابية، ومن أهمها:

أولاً: ما يخص الكيانات السياسية التي حققت نتائج متقدمة في الانتخابات

فالنسب الـتـي حققتها تـلـك الكتل لم تكن بالمستوى المطلوب أو الذي يتناسب مع حجمها السياسي وضخامة الدعاية الانتخابية التي خاضتها لمدة شهرين متتاليين، ولم تتناسب أيضاً مع تاريخ أحزاب كبيرة وعريقة عرفت بالعمل السياسي داخل العراق وخارجه لعقود من الزمن، ومـا تـتـحـدث عنه تلك الأحـزاب من نتائج تراها مذهلة يجب أن يكون مدعاة لمراجعة شاملة في عملها السياسي وتحديد مواطن القوة والضعف ومعرفة مناطق الخلل وأسباب النجاح في مكان مـا والإخـفـاق في الآخر، لكن الكتل الفائزة بقيت محافظة على توازنها في مسيرة العمل السياسي من خلال فهمها اللعبة الديمقراطية والتكتيك في تغير الأدوار الأمر الذي جعلها تحقق فوزاً نسبياً.

أمـا بالنسبة إلى الكتل السياسية الفائزة لأول مـرة، فعليها أن تعي جيداً إن الناخب العراقي قد وضعها على المحك وجهاً لوجه أمـام مسؤولياتها التي وعدت بها الجماهير أثناء الحملة الانتخابية التي خاضتها وروجت لبرنامجها الإداري والسياسي من خلالها، وبذلك أخرجها الناخب العراقي من الظل إلى دائرة الضوء لتكون تحت أنظار الجميع من خلال أدائها المستقبلي في إدارة المحافظات.

وعـلـى الجميع سـواء الكتل الـتـي لها تمثيل سابق في السلطة والحكم، أو التي لم تكن لها حظوة في السابق وأصبح لها اليوم شيء يعتد به في مجالس المحافظات، عليها أن تعي جيداً إن الأداء في مجالس المحافظات ينعكس سلباً أو إيجاباً على نتائج الانتخابات البرلمانية القادمة.

ثانياً: ما يخص الكيانات السياسية التي لم توفق في الحصول على مقاعد في مجالس المحافظات رغم كونها صاحبة تأريخ في العمل السياسي ورغم حجم الدعاية الانتخابية التي كانت توازي حملات الفائزين في الانتخابات، إلا أنها لم تفلح في حصد المقاعد التي كانت تخطط للحصول عليها من خلال انتخابات مجالس المحافظات. إذ كان السبب في ذلك هو عدم فهم تلك الكيانات متطلبات الحياة السياسية المتغيرة والعمل على مواكبتها، وبقيت متمسكة بالنهج الذي تم إتباعه في بداية التغيير الحاصل في العراق ما أدى إلى تراجع مكانتها الانتخابية، وبعدم تغيير خطابها السياسي وطريقة تفكيرها في الوصول إلى صنع القرار فإنها سوف تجد طريقها للاضمحلال أو التلاشي.

ثانيا: ما يخص الناخب العراقي

أفرزت انتخابات مجالس المحافظات وعياً يعتد به لدى الناخب العراقي ورغبة كبيرة في التغيير والوقوف إلى جانب من يعتقد به الكفاءة والصلاح وتقديم الأفضل، غير أن هناك عدداً آخر من الناخبين أعطوا أصواتهم بصورة عشوائية من دون التفكير في ماهية الأشخاص الذين تم اختيارهم، كأن تكون تلك الأصوات بدافع العاطفة أو التضليل من قبل بعض الكيانات بطريقة أو أخرى.

والـفـئـة الأخـيـرة من الـنـاخـبـين هـي أول من يمتعض من الأداء السيئ الـذي يصدر من مجالس المحافظات القادمة بحجة إنهم خدعوا من قبل من أدلوا لهم بأصواتهم وسوف يعودون إلى تكرار(لن ننتخب في المرة القادمة).

أمـا من قـامـوا بـالانـتـخـاب بكامل إرادتـهـم ومن دون أي تـأثير على اختيارهم فسوف يبحثون عن البديل في حال أنهم لم يجدوا ما يطمحون إليه في الجهة أو الأشخاص الذين تم انتخابهم، وبالتالي فإنهم سوف يضعون في حساباتهم معايير أخرى لإختيار من يمثلهم أو ينوب عنهم، وهذه المسألة بدت واضحة وجلية في هـذه الانـتـخـابـات وبمفاهيم مختلفة عن الانتخابات الماضية.

ثالثاً: ما يخص المفوضية العليا للانتخابات

لاحظ أغلب المراقبين سواء التابعون للكيانات السياسية أو لمنظمات المجتمع المدني وحتى الدولـيـون وجـود حـال من الـتـقـدم في عمل المفوضية في جانب الحد من التزوير في أغلب مراكز الاقتراع، وقلة تلك الخروقات ناتجة من طبيعة التنافس بين الكتل التي قدمت مرشحيها لمجالس المحافظات إضافة إلى الآلية المختلفة الـتـي وضعتها المفوضية بعدم تكرار اسم الناخب في أكثر من مركز أو محطة انتخابية كما حصل في الانتخابات التي سبقتها، علاوة على اختيار القائمين في العمل داخل المراكز الانتخابية من الوسط التربوي والقانوني دون إتـبـاع مبدأ المحسوبية في التعاقد مع الموظفين.

إلا إن التقصير والخلل الكبير الذي شاب عمل المفوضية هو حرمان العديد من الناخبين من الإدلاء بأصواتهم بسبب عدم وجود أسمائهم في سجلات الناخبين وعجزها عن وضع آلية آنية وسريعة عند ظهور تلك المشكلة تضمن للناخب حقه في التصويت وللكيانات السياسية نزاهة الانتخابات.

ومن أوجـه الخلل الأخـرى الـذي شاب عمل المفوضية هو العمل بنظام (الكوتا) بعملية العد والفرز في احتساب عدد المقاعد المخصصة للفائزين، الأمر الذي يجعل شخصاً ما يحصل على مقعد انتخابي بحصوله على (ثلاثة آلاف) صوت لوجود اسمه في قائمة حصلت على نصاب (الكوتا) بينما يضيع حق شخص آخر حصل على(عشرة آلاف) صوت في قائمة كونها لم تصل حد الكوتا سواء كيان منفرد أو تكتل.

ورغـم إن هـذه الآلـيـة سـوف تـزيـد من حجم التحالفات المستقبلية قبل خوض عملية الانتخابات إلا أنها تحرم عدداً غير قليل من الشخصيات المستقلة من خوض الانتخابات دون أن تنضوي تحت لواء أحد الأحزاب أو الكتل المتنفذة.

رابعاً: ما يخص الأداء الحكومي والأجهزة الأمنية

برغم المخـاوف الكبيرة الـتـي تم التنويه إليها على لسان أكثر من شخصية سياسية أو حكومية من الخشية في تدخل الأجهزة الأمنية لصالح جهة ما أو محاولتها الضغط على إرادة الناخب إلا أنها اتخذت جانباً كبيراً من الحيادية واقتصار عملها على حفظ الأمن والنظام والتي أثبتت من خلالها أداءَ مهنياً صار مؤشراً على استطاعتها تولي مهمة حفظ الأمن والنظام في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية المتواجدة على ارض العراق المتفق عليه مع الجانب الأمريكي.

فانتخابات مجالس المحافظات أفرزت حالة من الوعي السياسي لدى بعض الكتل التي رأت من السياسة عبارة عن متغيرات ومصالح وليست ثوابت مقيدة ضمن خطاب جامد لا يؤمن برغبات المجتمع.

وعلى أية حال فالنتائج تبشر بتقدم ملحوظ صوب تداول السلطة عن طريق آلية سلمية من خلال صناديق الاقتراع، وعبر انتخابات يتم من خلالها تأسيس حكومات محلية ومؤسسات دستورية قـادرة على إبـعـاد شبح الاستئثار بالسلطة وجعلها بيد فئة دون أخرى.